

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الخامسة عشرة

جنيف ٢٨ آب/أغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال

المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

الردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 المعنونة: القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

رد إسبانيا

الجزء ١ - مدى انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

ما هي المبادئ القائمة في القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على استخدام القوة في نزاع مسلح والتي يعتبر أنها ذات صلة باستخدام ذخائر، بما في ذلك ذخائر صغيرة، يمكن أن تصبح متفجرات من مخلفات الحرب؟ (مثلاً، الضرورة العسكرية، الفرق، التمييز، التناسب، التدابير الوقائية المتخذة قبل الهجوم وخلالها، الإصابات الخفيفة/المعانة غير الضرورية، حماية البيئة، أية مبادئ أخرى). أوضح ما إذا كان مدى انطباق تلك المبادئ يستند إلى قانون المعاهدات أو إلى القانون العرفي.

١ - يطبق في إسبانيا عادة القانون الوضعي على حساب القانون العرفي الذي يناسب البلدان الأنغلو سكسونية. وقد نص الدستور الإسباني على إدماج المعاهدات الدولية، المصدق عليها، في النظام القضائي الداخلي، وذلك بإصدارها في الجريدة الرسمية في إسبانيا^(١).

٢ - لا يربط التشريع المتعلق بالقانون الدولي للتراعات المسلحة، الذي يضم أيضاً القانون الإنساني الدولي، بين المبادئ المنطبقة في أي معاهدة وإنما بين المبادئ التي يتعين أن تستنبط من المعاهدات ذاتها. وبالنظر إلى موضوع هذا الاستبيان، وهو الذخائر التي يمكن أن تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، فإن تلك المبادئ يمكن أن تستنبط فيما يلي:

(١) الدستور الإسباني، المادة ٩٦.

- ١٠ مبدأ الضرورة العسكرية. يتيح هذا المبدأ للأطراف المتقاتلة في نزاع مسلح استخدام درجة القوة ونوعها اللذين لا يجرهما القانون الدولي للزاعات المسلحة صراحة، والضرورين للتوصل إلى الوضع النهائي المرغوب فيه؛ أي الاستسلام الجزئي أو الكامل للخصم بأسرع ما يمكن وبجد أدنى من الخسائر في الأرواح والموارد.
- ١١ مبدأ الإنسانية. يحرم هذا المبدأ فرض أنواع المعاناة أو إلحاق الأضرار أو أنواع التدمير غير الضروري لتحقيق الغرض العسكري المشروع.
- ١٢ مبدأ الفرق. يميز هذا المبدأ بين المقاتلين وغير المقاتلين، وبين الأهداف العسكرية المشروعة والممتلكات المدنية.
- ١٣ مبدأ التناسب. ينص هذا المبدأ على ألا تكون الخسائر التي تتسبب فيها أعمالاً عسكرية مفرطة مقارنةً بالفائدة العسكرية المتوقعة الحصول عليها.
- ١٤ مبدأ حماية البيئة. إن الاهتمام الراهن بحماية البيئة أمر منصوص عليه في القانون الدولي للزاعات المسلحة، وذلك من أجل ألا تستخدم وسائل أو أساليب حربية تلحق أضراراً جسيمة وخطيرة ومستديمة بالبيئة^(٢).

٣- ينبغي لعمليات التخطيط لهجوم، واختيار الأهداف والأسلحة التي ستستخدم فيها، بما في ذلك تنفيذ الهجوم، أن تتم انطلاقاً من المبادئ الخمسة أعلاه، وذلك مراعاة لعدة جوانب أخرى، من بينها الحد من الأضرار الجانبية التي يمكن أن تتسبب فيها المتفجرات من مخلفات الحرب، أو الأضرار التي يمكن أن تلحق مستقبلاً بمدنيين لا علاقة لهم بالصراع.

الجزء ٢ - تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

ما هي التدابير التي اتخذتها إسبانيا لتنفيذ المبادئ القائمة في القانون الإنساني الدولي والتي تعتبرها مبادئ ذات صلة باستخدام ذخائر، بما في ذلك ذخائر صغيرة، يمكن أن تصبح متفجرات من مخلفات الحرب؟

٤- فيما يتعلق باستخدام الأسلحة وصنعها وتخزينها، أو استخدام سبل ووسائل معينة في القتال، صدّقت إسبانيا على جميع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الإضافية الصادرة حتى عام ٢٠٠٥. ومن ثم فإن تطبيق تلك المبادئ في الاستخدام المشروع للقوة سيتم طبقاً للقانون، وقطعاً طبقاً لقانون المعاهدات.

٥- وتصنع الأسلحة المرصودة للقوات الجوية^(٣) وفقاً لهذا التشريع. ومن بين الأسلحة التي تستخدمها الطائرات، تعتبر الصواريخ والقنابل الموجهة من الجو إلى الأرض، مبدئياً، الأسلحة الوحيدة التي قد تتحول إلى متفجرات من مخلفات

(٢) المادتان ٣٣ و ٥٦ من البروتوكول الأول الملحق بمعاهدات جنيف، فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام ١٩٧٧.

(٣) المصدر: www.mde.es.

الحرب. وعلى الرغم من أن لجميع القنابل مؤشراً معيناً للعطل، فإن قنابل CBU-100/B (مجمعة مع ذخائر صغيرة مضادة للدبابات)، وقنبلة BME 330B/AP (مجمعة مع ذخائر صغيرة مضادة للمدرجات) هي الوحيدة الموزعة التي قد تتمخض عن أكبر عدد من المتفجرات من مخلفات الحرب بسبب احتوائها على ذخائر صغيرة. وينحصر استخدامها في أهداف عسكرية ملموسة^(٤).

٦- ومع ذلك، فثمة احتمال بأن تقع هذه المتفجرات من مخلفات الحرب بين أيدي مدنيين، ولذلك تملك القوات الجوية معدات لإبطال مفعول المتفجرات تحدد المنطقة المضروبة بالقنابل وتنظفها في حدود قدرتها على الوصول إلى هذه المناطق.

٧- وعلاوة على ذلك، يطالب الصناع بالحد من احتمالات العطل في الانفجار إلى الحد الأدنى الممكن، وأن تتوفر في جميع أسلحة التشتيت آليات للتدمير الذاتي.

١٠ هل المبادئ الواردة في المذهب العسكري والكتيبات العسكرية؟

٨- إن جميع الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي للتراعات المسلحة التي أدمجتها إسبانيا في قانونها الداخلي تتيح للمذهب العسكري والقواعد والكتيبات العسكرية أن تتكيف مع الوضع القانوني الجديد إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل.

٩- وتتلقى القوات المسلحة الإسبانية كذلك مطبوعات حلف شمال الأطلسي^(٥) التي ترد فيها بصورة خاصة المبادئ الأربعة الأولى المشار إليها في "الجزء الأول"^(٦).

١١ هل المبادئ الواردة في قواعد الاشتباك؟

١٠- لا بد لإعداد أي إذن باستعمال القوة من أن يكون مطابقاً للقانون الدولي للتراعات المسلحة. وتحيل قواعد الاشتباك التي توافق عليها الدوائر السياسية إلى القادة العسكريين والضباط التابعين لهم الدرجة والشكل اللذين يمكن أن تطبق بهما القوة وتصمم لضمان التحكم في استخدام القوة.

١٢ هل تراعى مبادئ القانون الإنساني الدولي؟

(أ) في تخطيط عملية عسكرية.

١١- يراعى القانون الدولي للتراعات المسلحة برمته، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، خلال مرحلة التخطيط على أي مستوى. ولتفادي الأضرار الجانبية أو الحد منها، بما في ذلك حماية السكان المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب،

(٤) مدارج الطائرات داخل قواعد جوية وناقلات نصف مصفحة.

(٥) IG-00-01 المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، المذهب العسكري في المجالات الجوية والفضائية.

(٦) AJP-3,3 (الحلفاء، مطبوع مشترك).

فمن الأمور الأساسية إعداد استخبارات موثوق بها وملائمة، وامتلاك قواعد اشتباك مناسبة، وطرق مواصلات يعول عليها، وبنية تعاون مدني عسكري مطابقة لكيان العملية العسكرية والإرشاد القانوني.

(ب) في الإجراءات الرسمية المتعلقة بتحديد الأهداف.

١٢ - يجري خلال عملية تحديد الغايات اختيار الأهداف ويرصد لها أنسب رد، مع مراعاة القدرات والضرورات العملية. وتعد العلاقة بين اختيار الأهداف والغايات أمراً حاسماً، فهي النهج الذي يضمن أن استخدام القوة مناسب وأنه هو الأشد فعالية^(٧). ومثلما هو الشأن في جميع العمليات، فإن عمليات الهجوم ينبغي أن تتم بطريقة مطابقة للقانون الدولي للتراعات المسلحة.

(ج) في سبيل تحقيق ذلك، هل تتيح إسبانيا المشورة القانونية على مستويات القيادة الملائمة بصدد تطبيق وإعمال المبادئ ذات الصلة القائمة في القانون الإنساني الدولي؟

١٣ - تضم المستويات العليا لقيادة القوات المسلحة العليا خبراء قضائيين متخصصين في مجال الموظفين يرشدون القيادة المطابقة. ونتيجة لذلك، يجري خلال عملية التخطيط لأي عملية إعداد مرفق خاص بالعواقب القانونية الضمنية لخطوط العمل المعتمدة.

٤ هل يتلقى أفراد القوات المسلحة تدريباً بشأن هذه المبادئ؟

١٤ - وفقاً لما ورد في اتفاقيات جنيف الأربع^(٨)، التزمت إسبانيا بأن تنشر القانون الدولي للتراعات المسلحة على أوسع نطاق ممكن في أراضيها، وبأن تدرجه بصفة خاصة في خطط دراسات وبرامج التدريب العسكري. وتتولى جميع خطط دراسات التعليم الخاص بالتدريب العسكري دراسة هذه المادة، وذلك بالاضطلاع بمهمة دراسية متنوعة بتنوع القوات المسلحة ومدة الخطة. وتُدْرَس هذه المادة أيضاً في التعليم الخاص بتحسين المهارات، قصد تمكين العسكريين المحترفين من الاضطلاع بالتزاماتهم في وظائف عليا.

١٥ - وعلاوة على ذلك، يدرج كمادة دراسية في الدراسات العسكرية العليا، مثل الدورة الدراسية الخاصة بمهنة أركان القوات المسلحة أو دورات التأهيل للترقية إلى رتبة عميد أو مساعد وكييل أمير البحر.

١٦ - ثم هناك مختلف الدورات الدراسية الوطنية والأجنبية لتحسين المهارات المخصصة للقانون الدولي للتراعات المسلحة والتي يتابعها بانتظام أفراد القوات المسلحة الثلاث والهيئات المشتركة، وبدرجة كبيرة رجال القانون العسكريون.

(٧) AJP-01 المذهب العسكري المشترك للحلفاء.

(٨) المادة ٤٧ من الاتفاقية الأولى لجنيف، والمادة ٤٨ من الاتفاقية الثانية، والمادة ١٢٧ من الاتفاقية الثالثة، والمادة ١٤٤ من الاتفاقية الرابعة.

٥٥ هل تملك القوات المسلحة آلية لاستعراض شرعية الأسلحة الجديدة وأساليب الحرب والمذاهب العسكرية؟ (في حالة الإيجاب، ما هو السند القانوني لهذه النظم؟)

١٧ - على الرغم من أنه لا يوجد جهاز خاص لتقدير هذه الجوانب فإن الإدارة العامة للمواد تتولى تدبير أي اقتناء للدخائر بدعم من هيئة أركان الدفاع، التي تتأكد من أن الذخيرة المزمع اقتناؤها مطابقة لما ينص عليه القانون الدولي للتراعات المسلحة، وذلك بناء على المواصفات التقنية التي يقدمها الصانع.

٦٠ ما هي التدابير الأخرى المتخذة لكفالة تنفيذ هذه المبادئ؟

١٨ - في سبيل ضمان تطبيق هذه المبادئ، بحيث لا يبقى أي انتهاك ممكن للقانون الدولي للتراعات المسلحة من دون عقاب ومتابعة فإن القواعد التالية تضم سلطة البت وتصنيف الجنايات والأخطاء:

١٠٠ القانون الأساسي ١٠/١٩٩٦ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الموافق للقانون الجنائي. يضم العنوان الرابع عشر: "جنايات مرتكبة ضد المجتمع الدولي" الأعمال أو حالات الإغفال التي يمكن أن تشكل جنائيات. وبصورة أساسية في الفصل الثالث من هذا العنوان، وهو: "جنايات ضد أشخاص وممتلكات محمية في حالة النزاع المسلح".

٢٠٠ القانون الأساسي ١٣/١٩٨٥ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر، الموافق للقانون الجنائي العسكري. يحدد في عنوانه الثاني "الجنايات ضد قوانين الحرب وممارساتها".

٣٠٠ القانون الأساسي ٠٨/١٩٩٨ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر، الموافق للنظام التأديبي للقوات المسلحة. ويتناول جميع الانتهاكات التي لا تندرج ضمن الجنايات ولكنها يمكن أن تشكل خطأ.

٤٠٠ القانون الأساسي ٤/١٩٨٧ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه، الذي يتناول اختصاصات التشريع العسكري وتنظيمه. وينظم، في جملة جوانب أخرى، اختصاصات التشريع العسكري لمعرفة الجنايات والأخطاء التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة الإسبانية خارج الأراضي الوطنية^(٩).

٥٠٠ قانون ٨٥/١٩٧٨ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، الخاص بالأوامر الملكية الموجهة للقوات المسلحة. وضع بمثابة قانون أخلاقي خاص بالسلوك، وله سلطة التنفيذ كقاعدة قانونية^(١٠).

٦٠٠ المراسيم الملكية التي تعلن الأوامر الملكية الخاصة الموجهة إلى القوات المسلحة. وتنقل قانون ٨٥/١٩٧٨ إلى بيئة القوات المسلحة الثلاث.

(٩) المادة ١٢.

(١٠) المادة ٧ ومن ١٣٦ إلى ١٤٢.